

بيان صحفي

ترحيل المهاجرين من جنوب الصحراء للحدود الليبية :
في مواجهة الوضع الإنساني المتدهور في ليبيا ، تتعرض حتمية إنقاذ الأرواح للتهديد بشكل متزايد

يوم الإثنين 27 سبتمبر 2021 ، غادرت قوارب مختلفة ، أربعة على متنها أشخاص من أصيلي بلدان جنوب الصحراء وثلاثة على متنها تونسيون ، قرقنة ، الواقعة قبالة ساحل صفاقس. وبعد 12 ساعة من الملاحة ، تم اعتراضهم من قبل وحدات بحرية تابعة للحرس الوطني التونسي أعادتهم إلى الساحل التونسي.

حسب الشهادات التي تلقيناها، تم إطلاق سراح الأشخاص الحاملين للجنسية التونسية، بينما تم ترحيل الأفراد أصيلي بلدان جنوب الصحراء للحدود الليبية.

وبحسب مصادرنا فإن مجموعة الأجانب كانت تتألف من حوالي 100 شخص بينهم عدة نساء وقصر. وكان من بين النساء ما لا يقل عن ثلاث حوامل.

تم تسجيل العديد من انتهاكات حقوق الإنسان: الاقتياد للحدود تحت التهديد بالسلاح، ومصادرة الهواتف، غياب الإحاطة الطبية، وسوء المعاملة والعنف ، فضلاً عن الاعتقالات والاحتجاز التعسفيين.

عند وصولهم للحدود الليبية، قام أعوان الحرس الوطني التونسي بإجبار المهاجرين تحت التهديد بالسلاح على اجتياز الحدود.

فور اجتياز الحدود، تم اختطاف مجموعة من المهاجرين على الأراضي الليبية. حسب مصادرنا، مكان الاحتجاز ليس بعيداً عن الحدود، بالتحديد في مدينة زوارة، في منزل خاص. وبحسب ما ورد طلب الخاطفون حوالي 500 دولار لكل فرد لإطلاق سراحهم. بالنسبة للمجموعة الأخرى من المهاجرين، الذين تقطعت بهم السبل في البداية في رأس جدير، تم توقيفهم من قبل لبيين و احتجاز هواتفهم. يُعتقد أن هناك امرأتين حاملتين في هذه المجموعة ، إحداهما امرأة تبلغ من العمر ثمانية أشهر.

كما تم تداول فيديوهات تظهر امرأة مجبرة على الولادة في الهواء الطلق و التي لم تتوفر لها غير مساعدة أحد مرافقيها. القوات المسلحة التي، حسب مصادرنا، كانت متواجدة أثناء الواقعة ، قامت باقتياد المرأة المعنية لمستشفى بن قردان.

بالإضافة إلى المعاملة العنيفة التي تلقاها المهاجرون من قبل قوات حفظ النظام، تم حرمان مجموعة منهم من الطعام و الرعاية الصحية لمدة 5 أيام. كما روت عدة نساء تعرضن للاغتصاب في ليبيا.

علاوة على ذلك، تؤكد عدة شهادات وقوع حالات ترحيل جماعية إلى الحدود الليبية في أواخر شهر أوت، من بين المرحلين أطفال و نساء. و بالتالي فإن حادثة الترحيل الجماعي الواقعة في 27 سبتمبر ليست حالة معزولة، بل ممارسة متكررة و ممنهجة. هذه الممارسات مبنية على فرضية أن المهاجرين قد عبروا من الحدود الليبية للدخول إلى تونس، رغم أن المهاجرين قد تم إيقافهم بصدد مغادرة الحدود التونسية لا الدخول إليها.

أن ممارسات الدولة التونسية تخالف مقتضيات اتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة بالمهاجرين، و التي صادقت عليها تونس في 1957.

إن عمليات الترحيل إلى ليبيا، الذي لا يمكن بأي طريقة تصنيفه كبلد آمن يمكن ترحيل المهاجرين إليه، لا تحترم القانون الدولي و مبدأ عدم الإعادة القسرية.

ترحيل النساء الحوامل و الرجال و الأطفال دون أي إجراء لتحديد الهوية او مساعدة أولية، و من دون السماح لهم بأي وسيلة بطلب الحماية الدولية، اعتداء صارخ على حقوق الإنسان عامة و الحق في طلب اللجوء خاصة.

أن ما يزيد الوضع خطورة، بالإضافة، إلى الاعتداءات العنيفة و التعذيب الذي يتعرض له المهاجرون الذين هم في حالة استضعاف في ليبيا، و الذي تم التنديد به عديد المرات من قبل المجموعة الدولية، هو عدم وجود قانون ينظم حق طلب اللجوء في ليبيا.

إن المنظمات الممضية أسفله، تندد باعتداءات حقوق الإنسان المسلطة على المهاجرين و تطالب السلطات التونسية بتقديم تستنكر المنظمات الموقعة انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون من جنوب الصحراء و تطلب من السلطات التونسية تقديم توضيحات حول هذه الحقائق، و التدخل بشكل عاجل لضمان الرعاية الكافية و الكريمة لهؤلاء الأشخاص، و اتخاذ القرارات السياسية المستعجلة لإيجاد آلية و دائرة واضحة لرعاية المهاجرين القادمين عبر البحر و ضمان معاملة إنسانية تحترم التزامات تونس في هذا المجال.

قائمة المنظمات الموقعة :

- منظمة محامون بلا حدود
- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الإجتماعية بتونس
- المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب
- المنظمة الإيطالية من أجل الدراسات حول الهجرة
- أطباء العالم
- جمعية بيتي
- الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
- جمعية أرض اللجوء بتونس
- Migreurop



الاتصال ب:

- زينب مروقي | مسؤولة برامج
البريد الإلكتروني zmrouki@asf.be رقم الهاتف +21629084304
- مارتينا كوستا | منسرفة مشروع
البريد الإلكتروني Mcosta@asf.be رقم الهاتف +21626115881